عدد خاص

المغرب الاقتصادي
MAGHREB ECO

امتحان الدعم وإحصاء الماشية

الديوان الملكي يُنَقِّطْ.. "يَسْقُطْ" لوزير الفلاحة، "يَنْتَقِلْ" لوزير الداخلية

DC EVENT
Digital - Communication - Events

EVENT COMMUNICATION DIGITAL

APPLICATIONS MOBILE

Nos applications sont accessibles via un navigateur internet et compatible avec les systèmes d'exploitation Windows, Linux et Apple à partir de postes fixes, de tablettes ou de smartphones (IPhone, Android,Windows Phone).

PRODUCTION AUDIOVISUELLE

Ce service indispensable pour promouvoir les produits de votre entreprise nous réalisons des solutions audiovisuelle pour dynamiser la communication des produits/services de votre entreprise .

CRÉATION DES SITES WEB

Pour une présence digitale profitable et rentable nous concevons tout type de site internet e-commerce, Marketplace, a personnalisée ou landing pages...

QUI SOMMES-NOUS?

Appuyons sur une solide vision et un réseau de professionnels pour assurer et offrir des solutions et des produits adaptés à vos attentes. Tous nos prestataires adhérents à une charte de partenariat pour garantir une qualité de prestation, le respect des délais ainsi que des prix en vigueur sur le marché.

+212 661-365427

Dcevent.ma@gmail.com

Imm 2 rue al achari
appt 29 AGDAL - RABAT

مجلة المغرب الاقتصادي
مجلة اقتصادية متخصصة

ملف الصحافة عدد :
09/2024 ص ح

مدير النشر ورئيس التحرير :
حسن أنفلوس

الإدارة العامة و التنسيق :
معاد غازي

المؤسسة الناشرة :
DC EVENT

الإيداع القانوني :
2025PE0022

الترقيم الدولي الموحد:
ISSN : 3119-6551

الموقع الإلكتروني :
www.maghrebeco.com
dcevent.ma@gmail.com

البريد الإلكتروني :
contact@maghrebeco.com

الهاتف :
+212 661-365427
+212 606-777070

الإخراج الفني :
يوسف العيوض
قاسم لبويز

المغرب الاقتصادي
MAGHREB ECO

في هذا العدد

04 | "SMIDCOM" .. هندسة المناخ لإعادة تشكيل مستقبل الفلاحة بجهة سوس ماسة

06 | ملايير دعم الماشية.. استثمار فلاحي لتسمين أرصدة "الفراقشية"

10 | مجموعة "كوسومار" من تأمين الاكتفاء الذاتي للمملكة إلى التصدير

12 | الصابري: مناخ الأعمال بجهة فاس-مكناس يشكل ركيزة محورية تساهم في تسريع الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية

16 | التقلبات المناخية تهدد مخططات التمويل العمومي للفلاحة

"سميدكوم"..
خبرة مغربية في خدمة الفلاحة العصرية و المستدامة
تقدم حلول هندسية من أجل تطوير القطاع الفلاحي

في ظل التحولات التي يشهدها القطاع الفلاحي على المستويين الوطني والدولي وما تفرضه تحديات التقلبات المناخية، أصبحت الحاجة إلى حلول تقنية متطورة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

فالتحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية، وندرة الموارد، ومتطلبات الأسواق، تفرض اعتماد مقاربات جديدة قائمة على الدقة والابتكار والاستدامة.

وفي هذا الاتجاه، تبرز شركة SMIDCOM (سميدكوم) كفاعل مغربي متخصص في الهندسة الفلاحية، استطاع أن يرسخ مكانته من خلال تطوير مشاريع متكاملة تستجيب لمتطلبات الفلاحة الحديثة.

> ساهمت المشاريع التي أنجزتها شركة "سميدكوم" بمختلف مناطق المغرب في خلق بيئة إنتاج مستقرة، وتحسين جودة المنتجات الفلاحية، إلى جانب دعم استدامة الاستثمارات الزراعية. وهو ما يعزز من ثقة الشركاء ويؤكد مكانة الشركة كفاعل مهني موثوق.

مقاربة شمولية قائمة على "المشروع المتكامل"

تعتمد "سميدكوم" على رؤية ترتكز على إنجاز المشاريع بنظام "تسليم المفتاح"، حيث تواكب مختلف مراحل المشروع، من الدراسة الأولية إلى التنفيذ والمواكبة التقنية. وتشمل هذه المقاربة تحليل المعطيات المناخية والبيئية للموقع، وتصميم حلول تقنية ملائمة لكل مشروع، وتصنيع الهياكل وفق معايير دقيقة، ثم التركيب وفق منهجية مهنية صارمة.

هذا التكامل يضمن وضوح الرؤية بالنسبة للمستثمر، ويعزز من جودة التنفيذ واستدامة النتائج.

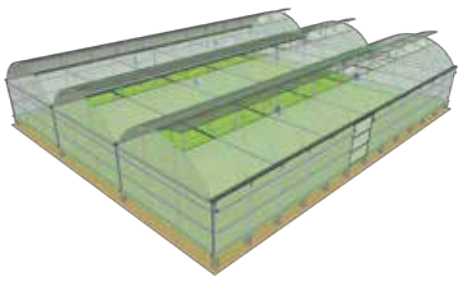

البيوت متعددة الأنفاق.. رافعة تقنية للإنتاج الفلاحي

تعد البيوت الزراعية متعددة الأنفاق (Multi-Chapelle) من أبرز الحلول التي تعتمدها شركة "سميدكوم"، لما توفره من مزايا تقنية متقدمة، خاصة في ما يتعلق بالتحكم في المناخ الداخلي وتحسين شروط الإنتاج.

وتساهم هذه المنشآت في تقليص تأثير التقلبات المناخية، وتحسين كفاءة استعمال المياه والموارد، والرفع من جودة ومردودية الإنتاج. وهو ما يجعلها خيارا استراتيجيا للزراعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطماطم والفواكه الحمراء.

جودة التنفيذ وضمان للاستدامة

تولي شركة "سميدكوم" أهمية كبيرة لجودة المواد المستعملة، خصوصا الهياكل المعدنية المجلفنة وأنظمة التغطية المتطورة، التي تضمن نقلا مثاليا للضوء مع حماية فعالة للمحاصيل.

كما تعتمد الشركة على معايير دقيقة في التنفيذ، بما يضمن متانة المنشآت وقدرتها على الصمود أمام الظروف المناخية المختلفة، خاصة في المناطق التي تعرف تحديات بيئية خاصة.

تجربة ميدانية وكفاءة مؤكدة

من خلال مشاريعها المنجزة في عدة مناطق، خاصة في جنوب المغرب، أثبتت شركة "سميدكوم" قدرتها على تقديم حلول عملية وفعالة، تتلاءم مع خصوصيات كل منطقة.

وقد ساهمت هذه المشاريع في خلق بيئة إنتاج مستقرة، وتحسين جودة المنتجات الفلاحية، إلى جانب دعم استدامة الاستثمارات الزراعية. وهو ما يعزز من ثقة الشركاء ويؤكد مكانة الشركة كفاعل مهني موثوق.

شريك استراتيجي يواكب تطور القطاع

لا تقتصر رؤية شركة "سميدكوم" على إنجاز المشاريع، بل تمتد إلى مرافقة الفاعلين في القطاع الفلاحي نحو تبني نماذج إنتاج أكثر تطورا ونجاعة.

ومن خلال الجمع بين الخبرة التقنية، الفهم الميداني، والالتزام بالجودة، تواصل الشركة تعزيز حضورها كمرجع وطني في مجال البيوت الزراعية الحديثة.

وفي سياق الوضعية الفلاحية التي تعرف تحولات عميقة، تمثل شركة "سميدكوم" نموذجا لشركة مغربية استطاعت أن تجمع بين الرؤية التقنية والتنفيذ المحكم، من أجل تقديم حلول تواكب متطلبات الحاضر وتستجيب لتحديات المستقبل.

> تساهم منشآت البيوت الزراعية متعددة الأنفاق (Multi-Chapelle) في تقليص تأثير التقلبات المناخية، وتحسين كفاءة استعمال المياه والموارد، والرفع من جودة ومردودية الإنتاج. وهو ما يجعلها خيارا استراتيجيا للزراعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطماطم والفواكه الحمراء.

"سميدكوم"..
هندسة المناخ لإعادة تشكيل مستقبل الفلاحة بجهة سوس ماسة

من التحكم الدقيق في المناخ الزراعي إلى بناء منظومات إنتاجية مرنة.. رؤية متكاملة لمواجهة التغيرات المناخية في الجنوب المغربي

تشهد جهة سوس ماسة، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للفلاحة الوطنية، تحولات مناخية عميقة لم تعد مجرد تغيرات ظرفية، بل أصبحت محددا رئيسيا في مستقبل الإنتاج الزراعي.

فالتزايد المستمر في درجات الحرارة، وتوالي فترات الجفاف، والتذبذب في التساقطات، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على التوازن البيئي والإنتاجي.

وفي ظل هذه التحولات، لم يعد التحدي مرتبطا فقط بتحقيق الإنتاج، بل أصبح يتمحور حول ضمان استقرار واستمرارية الإنتاج في بيئة مناخية غير مستقرة.

هذا التحول يفرض اعتماد مقاربات جديدة، قائمة على العلم، الدقة، والقدرة على التكيف.

"سميدكوم".. من تنفيذ المشاريع إلى هندسة الأنظمة الإنتاجية

في هذا السياق، تتموقع شركة "سميدكوم" (SMIDCOM) كفاعل استراتيجي يتجاوز المفهوم التقليدي لإنجاز المشاريع، نحو تصميم منظومات إنتاجية ذكية ومتكاملة.

وتعتمد "سميدكوم" على رؤية تقوم على ما يمكن تسميته بـ "الهندسة المناخية الزراعية"، وهي مقاربة ترتكز على تحليل دقيق للمعطيات المناخية لكل موقع دراسة تأثير الرياح، الإشعاع الشمسي، ودرجات الحرارة، كما تعتمد على تصميم حلول هندسية تستجيب لخصوصيات كل منطقة، والتحكم في العوامل البيئية بدل التكيف السلبي معها.

وبهذا، لا تقتصر شركة "سميدكوم" على توفير بنية تحتية، بل تعمل على إعادة تعريف بيئة الإنتاج الزراعي بالكامل.

البيوت متعددة القبب.. منظومة تحكم متقدمة في المناخ

تشكل البيوت الزراعية متعددة القبب التي تطورها شركة "سميدكوم" نقلة نوعية في الفلاحة الحديثة، حيث تتحول من مجرد وسيلة حماية إلى نظام متكامل للتحكم في المناخ الزراعي.

وتعتمد هذه البيوت على مجموعة من الحلول التقنية المتقدمة، والتي تتمثل في:

- التحكم الحراري الديناميكي من خلال إدارة دقيقة لدرجات الحرارة داخل البيت الزراعي، بما يضمن تقليل الإجهاد الحراري للنبات وتحسين ظروف النمو.
- أنظمة التهوية المحسوبة هندسيا، عبر اعتماد فتحات تهوية علوية وجانبية مدروسة وفق اتجاه الرياح، مما يسمح بتجديد الهواء وتحقيق توازن حراري مستقر.
- الأغشية الزراعية المتطورة (Film Glas)، انطلاقا من اختيار مواد ذات خصائص ضوئية وحرارية محسنة، تسمح بمرور الضوء المناسب للنبات مع تقليل الفقد الحراري.
- إدارة ذكية للموارد المائية، حيث تعتمد أنظمة ري دقيقة تساهم في تحسين كفاءة استخدام المياه، وهو عامل حاسم في المناطق ذات الإجهاد المائي.

> تشكل البيوت الزراعية متعددة القبب التي تطورها شركة "سميدكوم" نقلة نوعية في الفلاحة الحديثة، حيث تتحول من مجرد وسيلة حماية إلى نظام متكامل للتحكم في المناخ الزراعي.

منهجية "سميدكوم".. دقة علمية عبر جميع المراحل

تعتمد شركة "سميدكوم" على سلسلة متكاملة من العمليات، تجعل من كل مشروع منظومة إنتاجية قائمة بذاتها من خلال دراسات أولية مناخية وجيوتقنية دقيقة، وتصميم هندسي يأخذ بعين الاعتبار الخصائص البيئية للموقع، إلى جانب اختيار مواد عالية الجودة لضمان الاستدامة، وتنفيذ وفق معايير صارمة من الدقة والجودة، ثم تتبع تقني مستمر لضمان الأداء الأمثل.

هذا التكامل يضمن أن كل مشروع ليس مجرد استثمار مرحلي، بل بنية إنتاجية قادرة على الاستمرارية والتطور.

> التحكم في المناخ لم يعد رفاهية تقنية، بل أصبح أساساً لضمان استمرارية الفلاحة

بعد استراتيجي نحو فلاحة مرنة ومستدامة

تندرج حلول شركة "سميدكوم" ضمن رؤية أوسع تهدف إلى إرساء نموذج فلاحي جديد، يقوم على تقليل المخاطر المناخية وتحويلها إلى متغيرات قابلة للتحكم، وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية، خاصة المياه، فضلا عن رفع جودة الإنتاج وتعزيز تنافسيته في الأسواق، ثم دعم التحول نحو فلاحة ذكية قائمة على المعطيات.

كما تساهم هذه المقاربة في خلق قيمة مضافة مستدامة، سواء على المستوى الاقتصادي أو البيئي.

من التكيف إلى الريادة

في عالم يتسم بتسارع التغيرات، لم يعد النجاح مرتبطا فقط بالقدرة على الإنتاج، بل بالقدرة على فهم التحولات واستباقها.

والفلاحة في جهة سوس ماسة مدعوة، اليوم، إلى الانتقال من منطق التكيف إلى منطق الريادة.

وفي هذا المسار، تؤكد شركة "سميدكوم" موقعها كفاعل محوري، لا يكتفي بتقديم الحلول، بل يساهم في بناء مستقبل فلاحي أكثر استقراراً، وأكثر ذكاءً، وأكثر قدرة على مواجهة تحديات الغد.

ملايير دعم الماشية.. استثمار فلاحي لتسمين أرصدة "الفراقشية"

الديوان الملكي "يسقط" وزارة الفلاحة ويكلف وزارة الداخلية

حسن أنفلوس

بتاريخ 12 ماي 2025، صدر بلاغ عن الديوان الملكي عقب المجلس الوزاري الذي ترأسه الملك محمد السادس بالقصر الملكي بالرباط، هم عددا من المواضيع ومنها بالخصوص وضعية القطيع الوطني للماشية، التي استفسر بشأنها الملك وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وكذا الإجراءات التي أعدتها الحكـــومة من أجل إعادة تكوين القطيع بشكل مستدام، وتحسين أوضاع مربي الماشية. في هذا السياق، أصدر الملك محمد السادس، توجيهاته السامية قصد الحرص على أن تكون عملية إعادة تكوين القطيع ناجحة على جميع المستويات، بكل مهنية، ووفقا لمعايير موضوعية، وأن يوكل تأطير عملية تدبير الدعم إلى لجان تشرف عليها السلطات المحلية.

يواجه قطاع الإنتاج الحيواني في المغرب مرحلة عصيبة تتجاوز في تعقيداتها منطق الخصاص والوفرة أو منطق العرض والطلب بعدما تحولت إلى أزمة هيكلية عميقة تضع السياسات العمومية المتبعة منذ انطلاق "مخطط المغرب الأخضر" وصولا إلى "الجيل الأخضر" موضع المساءلة والنقد.

وبينما تتحدث التقارير الرســـمية الصادرة عـــن وزارة الاقتصاد والمالية عن ضخ اعتمادات فلكية في شريان القطاع الفلاحي، يجد المواطن المغربي نفسه أمام واقع مرير في الأسواق، حيث ما زالت أسعار اللحوم الحمراء تحلق في مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل، متجاوزة عتبة 110 دراهم للحم البقر و150 درهما للحم الغنم. هذه المفارقة الصارخة بين "ســـخاء" الإنفاق العمومي من أموال دافعي الضرائب و"شـــح" المردودية التي كان يفترض أن تنعكس إيجابا على ســـبورة الأسعار عند الجزار، تفتح الباب واسعا أمام تساؤلات حارقة حول جدوى قنوات الدعم ونجاعة الاستهداف؟ ومدى قدرة الحلول السهلة المتمثلة في فتح باب الاستيراد على تعويض النزيف الحاد الذي أصاب القطيع الوطني بفعل ســـنوات الجفاف والممارســـات الاحتكارية التي تغلغلت في سلاسل التوزيع؟

أحمد البواري - وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

عبد الوافي لفتيت - وزير الداخلية

تضارب الأرقام .. مفارقة إحصاء 32.8 مليون رأس وشبح غلاء "أضحية العيد"

بدأت فصول هذه الأزمة من معضلة "تضارب الإحصائيات"، حيث يسود نوع من الضبابية الرقمية حول الحجم الحقيقي للقطيع الوطني المتبقي بعد توالي سنوات الجفاف وبعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإعادة تكوين القطيع.

فبينما كانت التصريحات السابقة تتسم بنوع من الغموض، كشفت أخر المعطيات المتوفرة حتى الآن والتـــي قدمها وزير الفلاحة أحمد البواري في دجنبر 2025 عن وجه آخر للأرقام، إذ تمكن البرنامج الوطني لإعادة تشكيل القطيع (2025-2026)، الذي أشرفت عليه وزارة الداخلية وشـــاركت فيه وزارة الفلاحة، من تكوين قاعدة بيانات دقيقة تضم حوالي 32.8 مليون رأس من الماشية وحوالي مليون و200 ألف كساب.

ويطرح هذا الرقم، رغم ضخامته التقنية، علامات استفهام حول "الفجوة الزمنية" التي سبقت هذا الإحصاء، حيث أدى التأخر في تحديد "الرقم الحقيقي" للخصاص إلى ارتباك في تقدير الحاجيات الوطنية.

ويظهر هذا الارتباك جليا في الأرقام المســـجلة خلال عيد الأضحى الماضي، حيث لم يتعد العـــرض المتوفر من ذكور الأغنـــام والماعز آنئذ 3.5 ملايين رأس، حســـب إحصائيات وزارة الفلاحة، في وقت تفوق فيه حاجيات المغاربة 6.5 ملايين رأس.

ولـــولا "الإهابة الملكية" بعـــدم الذبح في تلك الظروف، لتعـــرض القطيع الوطني لعملية استنزاف نهائية كانت ستعصف بأسس الثروة الحيوانية المغربية.

اليوم ونحن على مشـــارف عيد أضحى جديد، بدأت "التسخينات" الأولى للشناقة تتحـــدث عن غلاء مرتقب لا مثيل له في ســـعر الأغنام والأبقار، معللة ذلك بوفرة المراعي وتراجع تكاليف تربية صيانة القطيع، أي أن معظم الكســـابة يستعدون لطلب أســـعار تعوض خسائرهم المســـجلة خلال الموسم الماضي الذي الغيت فيه شعيرة الذبح، ما جعل الفلاحين يتحملون عاما إضافيا من تكاليف العلف ستدفع ثمنه المستهلك النهائي، ومادام المحصول هذا العام جيدا وما دامت المراعي متوفرة فلا خوف لدى الكسابة من إرجاع جزء من ماشيتهم إلى الحظيرة حفاظا على ثمنها.

> ونحـــن علـــى مشـــارف عيد أضحـــى جديـــد، بدأت "التسخينات" الأولى للشناقة تتحدث عن غلاء مرتقب لا مثيل له في ســـعر الأغنام والأبقـــار، معللة ذلك بوفرة المراعي وتراجع تكاليف تربية صيانة القطيع، أي أن معظم الكسابة يستعدون لطلب أسعار تعوض خســـائرهم المســـجلة خلال الموســـم الماضي الذي الغيت فيه شعيرة الذبح، ما جعل الفلاحين يتحملون عامـــا إضافيا مـــن تكاليـــف العلف ســـيدفع ثمنه المستهلك النهائي.

الدعم العمومي.. دعم "الشناقة" والوسطاء يلاحق وزارة الفلاحة

عند فحص آليات الدعم والجدوى الاقتصادية منها، تظهر الأرقام الواردة في تقرير وزارة الاقتصاد والمالية حجما هائلا من الدعم العمومي، إذ بلغت إصدارات نفقات الاستثمار للميزانية العامة حوالي 73 مليار درهم، بزيادة 5.6% مقارنة بالسنة السابقة.

كما تم فتح اعتمادات إضافية بمرسوم رقم 2.24.486 بقيمة 7.5 مليار درهم لدعم القطاع الفلاحي وحماية القدرة الشرائية.

ومع ذلك، يظل السؤال المطروح بقوة هو: لماذا لم تنخفض الأسعار؟ الحقيقة المرة أن هذا الدعم، رغم وصوله إلى حوالي 977 ألف مستفيدا بقيمة إجمالية ناهزت 4.46 مليار درهم في ظرف شهر واحد بنهاية 2025، لم يجد طريقه إلى جيب المستهلك النهائي، بل تحول في معظمه إلى جيوب المتحكمين في سلاسل التوزيع المعقدة.

وقد كشف واقع السوق أن المستفيد الأكبر من الإعفاءات الضريبية ومنح الاستيراد هم "كبار المستوردين" والوسطاء الذين يتحكمون في بورصة الأسعار غير الرسمية للحوم، بينما ظل الفلاح الصغير يتخبط في البيروقراطية، مما جعل السياسة الحكومية الحالية توصف بأنها "دعم للشناقة" على حساب الضعفاء، في غياب تام لآليات التتبع التي تضمن مرور أموال الدعم العمومي من الميناء إلى طاولة المواطن الذي يئن تحت وطأة التضخم وغلاء الأسعار.

وفي ظل تعطل المهمة الاستطلاعية البرلمانية المتعلقة بـ"الاختلالات المرتبطة بتسويق اللحوم الحمراء بالمغرب، وغياب ضبط الأسعار، وعدم انعكاس الإجراءات على تخفيضها". وهي المهمة التي ما زالت تنتظر تشكيلها جراء توترات قوية تعترض هذا التحرك النيابي.

يرى العديد من الخبراء والمراقبين أن هناك حاجة ملحة لتدخل أجهزة الرقابة والمؤسسات الدستورية لحماية المال العام في هذا الملف، وعلى رأسها المجلس الأعلى للحسابات، المدعو أكثر من غيره، لفتح ملفات الدعم العمومي والتحقيق فيما آلت إليه ملايير الدراهم التي اقتطعت من أموال دافعي الضرائب.

دعم استيراد القطيع .. نزيف هيكلي يبتلع 7 ملايير درهم من العملة الصعبة سنويا

مع استمرار تبعات الأزمة في القطاع الفلاحي وتحديدا في فرعه المرتبط بالإنتاج الحيواني، تحول استيراد الماشية من حل مؤقت لسد الخصاص إلى نزيف للعملة الصعبة، حيث انتقلت عملية استيراد المواشي من تدبير ظرفي لمواجهة تداعيات الجفاف إلى استنزاف بنيوي حقيقي للعملة الصعبة، وتكشف البيانات المحينة لسنة 2025 عن قفزة مهولة في الفاتورة الإجمالية التي بلغت حوالي 6.97 مليار درهم، مسجلة زيادة تتجاوز 25% مقارنة بسنة 2024 التي بلغت فيها التكلفة 5.5 مليار درهم.

وكأمثلة على هذا النزيف، الذي يمس أموال المغاربة، نورد بعضا من أحجام وقيم الاستيراد، حيث يظهر الفحص الدقيق لبيانات مكتب الصرف تنوعاً لافتا في الأصناف والشركاء التجاريين، ففي صنف الأبقار الأليفة الموجهة للاستهلاك، سجلت الواردات القادمة من البرازيل طفرة قياسية، إذ انتقلت من 49 مليون درهم في سنة 2023 لتصل إلى 110 ملايين درهم في 2024 ، قبل أن تنفجر في سنة 2025 لتصل إلى 443.16 مليون درهم مقابل استيراد أزيد من 12.9 مليون كيلوغرام.

وامتد هذا الاعتماد على أمريكا اللاتينية ليشمل دولا كالأوروغواي التي ضخ المغرب في أسواقها 51.4 مليون درهم في سنة 2023.

وفيما يخص الأبقار المخصصة للتكاثر من سلالات نقية، تبرز فرنسا كشريك أساسي

> تحول استيراد الماشية من حل مؤقت لسد الخصاص إلى نزيف للعملة الصعبة، حيث انتقلت عملية استيراد المواشي من تدبير ظرفي لمواجهة تداعيات الجفاف إلى استنزاف بنيوي حقيقي للعملة الصعبة، وتكشف البيانات المحينة لسنة 2025 عن قفزة مهولة في الفاتورة الإجمالية التي بلغت حوالي 6.97 مليار درهم، مسجلة زيادة تتجاوز 25٪ مقارنة بسنة 2024 التي بلغت فيها التكلفة 5.5 مليار درهم.

بقيم مالية ضخمة سجلت في بيانات 2025 مستويات قياسية بلغت 253.26 مليون درهم كقيمة تراكمية لعمليات الاستيراد، تليها الدنمارك التي ارتفعت وتيرة الاستيراد منها بشكل حاد من 26.5 مليون درهم في 2023 إلى 256.18 مليون درهم في 2025.

أما على صعيد الأغنام، فإن الأمن الغذائي أصبح رهينة شبه كاملة للأسواق الأوروبية، ولاسيما إسبانيا التي بلغت قيمة استيراد الأغنام منها (غير المخصصة للتكاثر) في سنة 2024 أكثر من 1.36 مليار درهم وفقا لبيانات التدفقات المسجلة، مع استمرار النزيف في 2025 بقيمة 571.6 مليون درهم.

هذا المسار التصاعدي شمل أيضا رومانيا التي بلغت قيمة المشتريات منها 265.4 مليون درهم في 2024، والبرتغال التي ساهمت في سد الخصاص بقيمة 86.6 مليار درهم في 2023.

وحتى قطاع الماعز لم يخرج عن هذه الدائرة، حيث استورد المغرب من إسبانيا في سنة 2025 ما قيمته 1.86 مليون درهم من الماعز الأليف و1.96 مليون درهم من سلالات التكاثر.

وتؤكد هذه الأرقام، التي تشمل أيضاً استيراد الأبقار الموجهة للذبح من إسبانيا بقيم تجاوزت مليار درهم في 2023، أن السياسة الرعوية الوطنية باتت تواجه تبعية بنيوية تهدد باستمرار الأزمة، إذ تذهب الملايير لإنعاش جيوب المربين في أوروبا وأمريكا اللاتينية بدلا من استثمارها في تطوير سلالات محلية مقاومة للجفاف، مما يضع المستهلك المغربي تحت رحمة تقلبات الأسعار الدولية وتكاليف اللوجستيك والشحن التي تزيد من حدة الغلاء رغم تحسن الظروف المناخية أحيانا.

التدبير السيادي للملف يزيح وزارة الفلاحة ويرقى بوزارة الداخلية

بسبب الارتباك الحكومي في معالجة ملف القطيع الوطني من الماشية، تقرر خلال مجلس وزاري ترأسه الملك محمد السادس، نقل ملف "إعادة تكوين القطيع الوطني" من خانة التدبير التقني لوزارة الفلاحة إلى خانة "التدبير السيادي" بإشراف وثيق مع وزارة الداخلية ومتابعة وزارة المالية، مع مشاركة شكلية لوزارة الفلاحة.

ويعكس هذا التحول إدراك الدولة لخطورة الأزمة على السيادة الغذائية وعلى السلم الاجتماعي، حيث تم وضع آليات مؤمنة لتدبير وصرف الدعم المالي المباشر الذي يستهدف 32.8 مليون رأس.

ولأول مرة، نجد سلما تدريجيا للدعم يهدف إلى الإنصاف، حيث حدد دعم الأغنام في 150 درهما للرأس للأعداد الصغيرة، ويتناقص ليصل إلى 75 درهما لما فوق 100 رأس، في محاولة لتركيز الجهد المالي على "صغار الكسابة".

والأهم من ذلك هو نظام "المنحة الخاصة للحفاظ على الإناث" التي تبلغ 400 درهم لأنثى الأغنام و300 درهم للماعز، والتي تصرف على دفعتين بشروط صارمة، حيث شرعت الحكومة في صرف الدفعة الكبرى ابتداء من فاتح أبريل 2026 بعد "التحقق الفعلي" من الحفاظ على هذه الإناث.

ولعل هذا الانتقال إلى "المقاربة الرقابية" يبرره الخوف من ضياع ما تبقى من الثروة الحيوانية، خاصة وأن قطاع الحليب يعيش هو الآخر أزمة "جودة وسلامة" صامتة، إذ إن استيراد الأبقار الحلوب المدعم لم يمنع تراجع الإنتاج الوطني، ما دفع ببعض الوحدات الصناعية إلى الاعتماد المتزايد على مسحوق الحليب المستورد، وهو ما يضع جودة المنتجات الحليبية في قلب عاصفة من الانتقادات، في ظل غياب مراقبة صحية صارمة تشمل كامل سلسلة القيمة من الضيعة إلى وحدة التصنيع.

> لم يعد المواطن يثق في خطابات "الترقيم" و"قواعد البيانات" بقدر ما يبحث عن أثرها في "الرحبة" (سوق المواشي)، كما أن المخاوف قائمة من أن تستخدم ذريعة "قلة العرض" مرة أخرى لتبرير أسعار فلكية للأضاحي، بينما تظل الرؤوس المستوردة والمصانة بمال دافعي الضرائب "رهينة" في يد المضاربين، ينتظرون اللحظة الأخيرة لفرض منطقهم الاحتكاري.

فقدان الثقة في مزاعم الحكومة حول حماية القدرة الشرائية؟

في خضم هذا الجدل، يسود لدى أغلبية المواطنين شعور بعدم الثقة في نجاعة السياسات العمومية الموجهة لهذا القطاع، خصوصا بعد الضجة التي رافقت "فضيحة الفراقشية" الكبرى، وهي التسمية الشعبية التي أطلقت على شبكات من المستوردين والمضاربين والوسطاء الذين استولوا على نصيب الأسد من ميزانية الدعم المخصصة لإنقاذ القطيع، والتي قدرت في بعض الأوجه بـ 15 مليار درهم عبر تراكم برامج الدعم منذ 2023.

وتتلخص هذه الفضيحة في استغلال ثغرات "الإعفاء الضريبي" ومنح الاستيراد المباشرة (500 درهم عن كل رأس غنم)، حيث عمدت شركات بعينها وبرلمانيون ومسؤولون إلى استيراد رؤوس ماشية بأثمنة زهيدة من الخارج، ليتم تسويقها في الداخل بأسعار ملتهبة تحت ذريعة "كلفة اللوجستيك" والعلف وغيرها. وهو ما أثار سخط الرأي العام بعد كشف تقارير استقصائية عن استفادة "مستوردين محظوظين" لا صلة لهم بقطاع الكساب، بل هم مجرد وسطاء تجاريين راكموا أرباحا خيالية من "المال العام"، بينما ظل الفلاح الصغير الذي يصارع الجفاف يتفرج على شاحنات الاستيراد وهي تعبر نحو "المجازر الكبرى" والأسواق الممتازة، دون أن ينعكس ذلك بدرهم واحد على خفض ثمن الكيلوغرام للمواطن البسيط. وقد تحولت هذه "الفضيحة" إلى "فوبيا" تسكن وجدان المستهلك المغربي مع اقتراب كل مناسبة دينية، خاصة عيد الأضحى.

> يتطلب إصلاح قطاع الإنتاج الحيواني في المغرب اليوم، جرأة سياسية تتجاوز منطق "توزيع المنح" نحو بناء منظومة متكاملة تبدأ من حماية المربي الصغير في قريته عبر مشاريع "الفلاحة التضامنية" التي خصص لها 2 مليار درهم، مرورا بتحديث المجازر التي لا يزال أغلبها خارج معايير السلامة، وصولا إلى فرض رقابة صارمة على هوامش ربح المستوردين والمضاربين.

اليوم، تسيطر على الأسر المغربية مخاوف مشروعة من تكرار "سيناريو الاستنزاف" ذاته، حيث يخشى المواطنون أن تذهب اعتمادات برنامج (2025-2026) المحينة، والتي بلغت ملايير الدراهم، إلى جيوب "الفراقشية الجدد" الذين يتقنون فن امتصاص الدعم العمومي وتحويله إلى أرصدة خاصة.

ومازالت "عقدة العيد" قبل الماضي، حينما تجاوز ثمن الأضحية القدرة الشرائية للطبقة الوسطى رغم وعود الوزارة بالوفرة، تذكي اليوم شكوكا عميقة حول نجاعة وعود الوزير أحمد البواري بضبط السوق.

فالمواطن لم يعد يثق في خطابات "الترقيم" و"قواعد البيانات" بقدر ما يبحث عن أثرها في "الرحبة" (سوق المواشي)، كما أن المخاوف قائمة من أن تستخدم ذريعة "قلة العرض" مرة أخرى لتبرير أسعار فلكية للأضاحي، بينما تظل الرؤوس المستوردة والمصانة بمال دافعي الضرائب "رهينة" في يد المضاربين، ينتظرون اللحظة الأخيرة لفرض منطقهم الاحتكاري.

ويضع هذا السيناريو الحكومة أمام اختبار "المصداقية الأخيرة"، فإما أن تنجح في لجم "فراقشية الأزمات" وضمان وصول الأضحية واللحم بثمن عادل، أو أن تكرس القناعة الشعبية بأن الدعم الحكومي ليس سوى "هبة" عمومية وصنبورا من المال العام لفئة من المحظوظين على حساب جيوب المقهورين. وبين هذا وذاك، يظل المستهلك المغربي الحلقة الأضعف والمنسي الأكبر في أجندة الفاعلين.

وبينما تتحدث وزارة الفلاحة عن "تخفيف كلفة الإنتاج" و"تحسين العرض"، يرفض واقع السوق الانصياع لهذه التبريرات، وتظل الأسعار ملتهبة ومستعصية على التراجع.

وقد أثبتت السياسة الحالية، التي تضع دعم المهنيين في المرتبة الأولى، أنها تدور في حلقة مفرغة من "الإجراءات الترقيعية" التي تلتهم الميزانية العامة دون تحقيق التوازن المنشود.

ويتطلب إصلاح قطاع الإنتاج الحيواني في المغرب اليوم، جرأة سياسية تتجاوز منطق "توزيع المنح" نحو بناء منظومة متكاملة تبدأ من حماية المربي الصغير في قريته عبر مشاريع "الفلاحة التضامنية" التي خصص لها 2 مليار درهم، مرورا بتحديث المجازر التي لا يزال أغلبها خارج معايير السلامة، وصولا إلى فرض رقابة صارمة على هوامش ربح المستوردين والمضاربين.

> تم فتح اعتمادات إضافية بمرسوم رقم 2.24.486 بقيمة 7.5 مليار درهم لدعم القطاع الفلاحي وحماية القدرة الشرائية. ومع ذلك، يظل السؤال المطروح بقوة هو: لماذا لم تنخفض الأسعار؟ الحقيقة المرة أن هذا الدعم، رغم وصوله إلى حوالي 977 ألف مستفيدا بقيمة إجمالية ناهزت 4.46 مليار درهم في ظرف شهر واحد بنهاية 2025، لم يجد طريقه إلى جيب المستهلك النهائي، بل تحول في معظمه إلى جيوب المتحكمين في سلاسل التوزيع المعقدة.

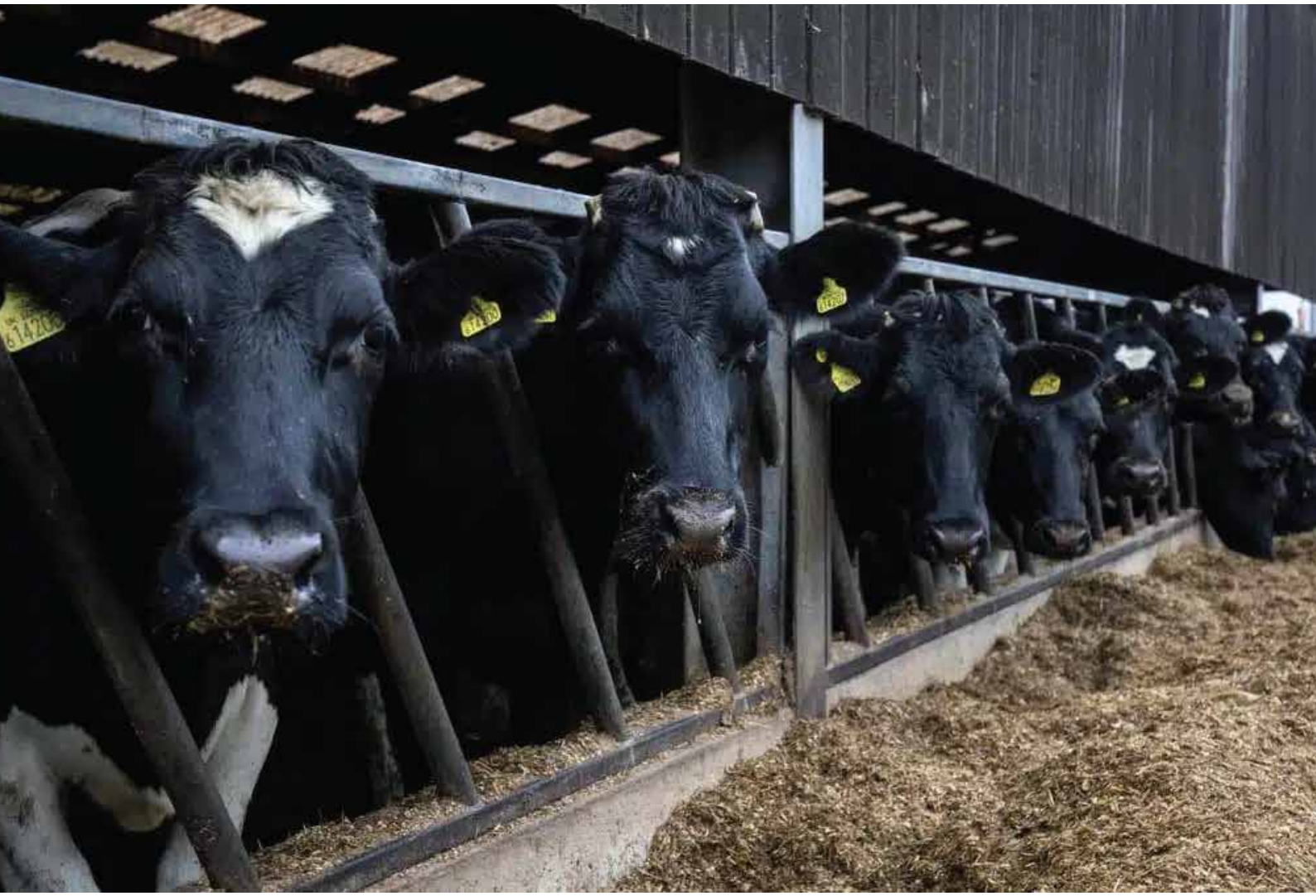

مجموعة "كوسومار"

من تأمين الاكتفاء الذاتي للمملكة إلى التصدير

في الوقت الـذي أخفق فيه العديد من الفاعـلين في القطاعات الإنتاجية والفلاحيـة المرتبطة بالغذاء، تبقى مجموعة "كوسـومار" من الشركات التي أمنت الحاجيات الوطنية للمغرب بشـكل مستمر ومستدام حتى في أوقات الأزمات مثل ما حدث في أزمة "كوفيد 19" حيث استطاعت المجموعة توفير مخزون من السكر فاق حتى الفترة المطلوبة بأشهر، بل وتصدر فائض إنتاجها نحو الخارج في الفترات العادية.

وتأتي ذلك كله، عبر الرؤية الاستثمارية للمجموعة بهدف ضمان استدامة الإنتاج والأمن الغذائيين.

الاستثمار والتحديث الصناعي

تتمحور الرؤية الاسـتثمارية لمجموعة «كوسومار» حول عدة محاور مترابطة، تهدف جميعها إلى تعزيز اسـتدامة الإنتاج الوطني من السـكر وترسـيخ مساهمة المجموعة في الأمن الغذائي للمملكة.

وهكذا، رفعـت المجموعة طاقتها الإجمالية إلى 2,5 مليون طن مـن السـكر الأبيض سـنويًا، بفضل اسـتثمارات هيكلية في مصافيها ووحداتها الثماني الموزعة على خمس جهات.

ومن أبرز المشـاريع في هذا المجال توسيع مصفاة سيدي بنور التي أضافت طاقة تكرير جديدة تقدَّر بـ500 ألف طن سـنويًا، وهو ما سـاهم في تعزيز صادرات المجموعة سنة 2025.

رقمنة المنظومة الفلاحية وبرنامج «الفلاحة 4.0»

أطلقت المجموعـة منصة «التيسير» الرقمية لتأطير أزيد مـن 80 ألف فلاح شريك، وتشـمل وحدات لتدبير المدخلات وتخطيـط الزراعات وتتبع الأداء.

وقد انطلقت في 2024 المرحلـة الثانية من برنامج «الفلاحـة 4.0» عبر إدماج وحـدة بحث وتطوير داخل المنصة، إلى جانب اعتماد الطائرات بدون طيار في التشـخيص والمعالجة، والتدبير الذكي للسـقي، واختيار البذور المقاومة للإجهاد المائي، وذلك لفائدة الـفلاحين الشركاء ولتعزيز تنافسـية السلسـلة السكرية.

تدبير مستدام للموارد المائية والطاقية

تشـمل الاسـتثمارات في هذا المجال توسيع نظام السقي بالتنقيط ليغطي حوالي 30% من المساحات الزراعية المؤطرة، إلى جانب تجفيف لبّ الشـمندر بالطاقة الشمسية، ومشاريع في الطاقات المتجددة.

كما أطلقت المجموعة مشروعًا مبتكرًا لنزع الكربون وتثمين المـوارد في مصفاة الـدار البيضاء، في إطار استراتيجيتها للتنويع على المستويين الوطني والدولي.

بنيات لوجستيكية وتخزينية

تتوفر المجموعـة على طاقة تخزين تبلغ 950 ألف طن، وميناء جاف بمساحة 3000 متر مربع قادر على معالجة ما يصل إلى 30 ألف حاوية سـنويًا، وهو ما يدعم نشاط التصدير نحو أزيد من 80 دولة.

البحث والتطوير والشراكات العلمية

تعمل المجموعة مع مؤسسـات بحـث وخبراء في الصناعـات الفلاحية الغذائيـة على تطوير حلول ملائمة للزراعات المحلية، سـواء مـن خلال انتقاء البذور أو تحسين الممارسـات الفلاحية، بهدف رفع المردودية لفائدة الفلاحين الشركاء وتعزيز تنافسية السلسلة السكرية.

مشاريع استثمارية ذات قيمة مضافة

نفذت مجموعة "كوسـومار" أكثر من 10 مليارات درهم من الاسـتثمارات الاستراتيجية تم ضخها منذ 2010 لتحديـث الأداة الصناعيـة ودعم المنظومة الفلاحيـة، وتواصل المجموعة تنفيـذ استراتيجيتها الاسـتثمارية بما يحقق أهداف اسـتدامة الإنتاج والأمن الغذائيين.

مشاريع في طور التنفيذ

- مشروع مبتكـر لنزع الكربـون وتثمين الموارد في مصفاة الدار البيضاء.
- مشاريع تنويع على المستويين الوطني والدولي، في إطـار استراتيجيـة التطوير المعتمـدة من طرف المجموعة.

مشاريع منجزة

- توسيع مصفاة سـيدي بنور وإضافة طاقة تكرير قدرها 500 ألف طن/سنة، مما رفع الطاقة الإجمالية للمجموعة إلى 2,5 مليون طن سنويًا.
- تطوير منصة «التيـسير» الرقمية وتعميمها على أزيد من 80 ألف فلاح شريك.
- اعتماد الطاقة الشمسية في تجفيف لبّ الشمندر.
- توسيع نظام السقي بالتنقيط ليشمل حوالي 30% من المساحات المؤطرة.
- تقليص اسـتهلاك الماء في مصفاة الـدار البيضاء بنسبة 59,7% على مدى 11 سنة.
- ربح بنسـبة 15% على الفاتورة الطاقية الإجمالية للمجموعة.

أثر إقتصادي واجتماعي وبيئي

الاسـتثمارات التي نفذتها المجموعة والتي تنفذها كانت لها انعكاسـات وآثار إيجابية على مستويات متعددة، تشـمل الجانب الاقتصـادي والاجتماعي والبيئـي.

الأثر الاقتصادي

- مسـاهمة سنوية تناهز 3 مليارات درهم تُضخّ في العـالم القروي، تشـمل اقتناء النباتات السـكرية والمدخلات والنقل والخدمات.
- إحداث 374 مقاولة صغيرة ومتوسـطة في المجال الفلاحي، ورقم أعمال مجمّـع للمقاولات الشريكة يبلغ 355,56 مليون درهم.
- توليد 4379 منصب شـغل عبر هـذه المقاولات الفلاحية.
- دعم 10 تعاونيات نسوية في العـالم القـروي منـذ 2019.

الأثر الاجتماعي

- تـأطير أكثر من 80 ألف فلاح شريك ضمن نموذج التجميع الفلاحي المعترف به دوليًا من طرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) منذ 2009.
- توليد ما يعادل 5 ملايين يوم عمل سنويًا في العالم الفلاحي.
- اسـتفادة 21 ألف نسمة من الماء الصالح للشرب بفضل حفر بئر في جماعة أولاد عياد.
- 3,5 مليون درهم من الاستثمارات السنوية لفائدة المجتمعات المحلية المجاورة لمواقع المجموعة.
- قرابة 3000 مستفيد من البرامج التربوية الموجَّهة للنساء والشباب.
- تمويـل مركز «تيبو» بأولاد عياد للتربية عن طريق الرياضة، لفائدة 120 شابًا.
- تغطية صحية وبرنامـج تقاعد مخصَّص للفلاحين الشركاء، إلى جانـب اتفاقية مـع الأبناك لتمويلهم بشروط تفضيلية.

الأثر البيئي

- تقليص اسـتهلاك الماء في مصفاة الـدار البيضاء بنسبة 59,7% على مدى 11 سنة.
- ربـح 15% على الفاتـورة الطاقيـة الإجمالية للمجموعة.
- توسيع السـقي بالتنقيط ليشمل حوالي 30% من المساحات.
- إطلاق مشروع مبتكر لنزع الكربون وتثمين الموارد في مصفاة الدار البيضاء.
- حصول جميع مواقع المجموعة على شـهادة ISO 14001 في مجـال التـدبير البيئي، وشـهادة ISO 50001 في مجال تدبير الطاقة.

إنتاج غاز ثنائي أكسيد الكربون الغذائي السائل..

مشروع جديد لـ "كوسومار" تعزز تموقعها الصناعي

أطلقـت مجموعة كوسـومار، مؤخـرا، مشروع (LCO_2) الخاص بغاز ثنائي أكسيد الكربون الغذائي السـائل، وهو عبارة عن وحدة جديدة مخصصة لإنتاج هـذا الغاز بالدار البيضـاء، وذلك في إطار استراتيجيتها الراميـة إلى تنويع وتحسين نموذجها الصناعي.

ومن خلال هذا المشروع، الذي سـيعبئ اسـتثمار إجمالي يفوق 500 مليون درهم، ستعزز كوسومار تموقعها الصناعي وتساهم في تنويع العرض المتاح في السوق الوطنية. وذلك من خلال توفير إنتاج محلي لغاز ثنائي أكسـيد الكربون السائل، الذي كان يتم استيراده بالكامل من الخارج حتى الآن، مما يساهم بشكل مباشر في تعزيز السيادة الصناعية للمملكة وتعويض الواردات.

وستعتمد وحدة الإنتاج المبرمجة في المرحلة الأولى، والمدمجـة مباشرة في مصفاة الـدار البيضاء، على تكنولوجيـا متطـورة وموثوقة. وقد تـم بالفعل الشروع في اقتنـاء المعدات اللازمـة تمهيداً لبدء التشغيل المقرر في أواخر عام 2026، بقدرة إنتاجية أولية تبلغ 20,000 طن سنوياً من غاز ثنائي أكسيد الكربون الغذائي السائل.

ويندرج هذا المشروع الهيكلي والمبتكر والفريد من نوعه على صعيد المنطقة، وفق المجموعة، في سياق الاسـتمرارية التي تطبـع التوجهـات الصناعية لكوسـومار بهدف تطوير نشاط ذي قيمة مضافة عالية ومندمج تماماً في منظومتها الصناعية.

ويرتكـز مشروع LCO_2 على استرجـاع وتنقيـة وتحويل غاز ثنائي أكسـيد الكربون (CO_2) الناتج عـن العمليات الصناعية لإنتاج غاز غذائي سـائل بنسبة نقاء تتجاوز 99.9%.

ويتوافق هذا الإنتاج مـع المعايير الدولية الصارمة لـكل من الجمعيـة الدولية لتقنيـي المشروبات (ISBT) والجمعية الأوروبيـة للغازات الصناعية (EIGA)، وهما مرجعان معترف بهما عالمياً لضمان جودة ونقـاء وسلامة غاز ثنائي أكسـيد الكربون الموجه للاستخدامات الغذائية والصناعية الدقيقة، فضلاً عن تأطير الممارسات الجيدة لإنتاجه.

وسيمكن هذا النشـاط الجديد، بحسب مجموعة كوسـومار، من تثمين تدفق صناعي قائم وتحويله إلى مورد حيـوي موجه لعدة قطاعات استراتيجية، من قبيل الصناعات الغذائية، والصناعة الصيدلانية، والتبريد العميـق (الكريوجينيا)، والفلاحة، وتحلية مياه البحر، حيث يلبي غاز ثنائي أكسـيد الكربون السـائل اسـتخدامات تقنية وصناعيـة وغذائية محددة.

وعلاوة على ذلك، ينـدرج مشروع LCO_2 ضمن المقاربة الشـاملة لمجموعة كوسـومار الرامية إلى تحسين كفاءة عملياتها الصناعية وترشيد استخدام مواردها.

ويتيح تثمين ثنائي أكسيد الكربون تحسين العمليات الصناعية مع الرفع من الكفـاءة الطاقية للموقع وتقليص البصمة الكربونية للمصفاة.

كما تسـاهم هذه المبادرة في خلق القيمة المضافة وتوفير فرص شـغل محلية، فضلا عن تعزيز الخبرة المغربية في مجال تثمين المنتجات الصناعية الثانوية وضمان اسـتمرارية التزويـد لفائـدة الفاعلين الصناعيين الوطنيين.

وعلى مدى سنوات عدة، دأبت كوسومار على تنفيذ استراتيجيـة مهيكلـة لتحديث وتحسـين أدائها الصناعي بشـكل مستمر. وفي هذا الصدد، نجحت المجموعة بالفعل في خفض انبعاثاتها من غاز ثنائي أكسيد الكربون بنسبة 50% منذ عام 2016.

ويشـكل تشـغيل وحدة LCO_2 بالـدار البيضاء المرحلة الأولى من برنامج طموح سيتم تعميمه على مواقع أخرى وفقا للتوجهات الصناعية للمجموعة، وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسوق من هذا الغاز الغذائي السائل.

وسـيمكن نشر هـذا المشروع المبتكـر، الذي تم تطويـره بفضـل الكفـاءات والمـوارد الداخلية لكوسـومار، في وحـدات صناعية أخـرى تابعة للمجموعة، من إنتاج غاز LCO_2 أحيائي (بيوجيني) أخضر مستخلص من الكتلة الحيوية (البيوماس) في المستقبل.

محمد الصابري - المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار بجهة فاس مكناس

قال إن جهة فاس - مكناس تعتبر جهة بأهمية استثنائية تستقطب مشاريع استثمارية وطنيا ودوليا

الصابري : مناخ الأعمال بجهة فاس-مكناس يشكل ركيزة محورية تساهم في تسريع الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية

حسن أنفلوس

قال المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار بجهة فاس مكناس، محمد الصابري ، إن قطاع الصناعات الغذائية يعد ركيزة أساسية في الاقتصاد المغربي، بالنظر إلى دوره في تحقيق السيادة الغذائية، وخلق فرص الشغل.

وأضاف في هذا السياق، أنه وانسجاما مع التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى جعل الاستثمار المنتج رافعة أساسية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتعزيز العدالة المجالية، عملت جهة فاس-مكناس على تفعيل مخططها الصناعي الجهوي الذي أعده المركز الجهوي للاستثمار فاس-مكناس، بتعاون مع مختلف الفاعلين المركزين والجهويين، وعلى رأسهم وزارة الصناعة والتجارة، ولاية جهة فاس-مكناس، مجلس جهة فاس-مكناس، من أجل تسريع تنمية منظومة الفلاحة والصناعات الغذائية والنباتات الطبية والعطرية.

لإبراز مؤهلات جهة فاس – مكناس الجاذبة للاستثمارات خاصة في قطاع الصناعات الغذائية والفلاحة، يجيب المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار بجهة فاس مكناس، محمد الصابري، على أسئلة مجلة "المغرب الاقتصادي" ضمن هذا الموضوع.

يتميز مناخ الأعمال بجهة فاس – مكناس بجاذبيته من خلال مقومات متكاملة، في مقدمتها الموقع الاستراتيجي والانفتاح على أهم الأقطاب الاقتصادية، إلى جانب توفر رأسمال بشري مؤهل وبنيات تحتية حديثة. ومن خلال المؤشرات المسجلة، شهدت الجهة، خلال سنة 2025 ، تحسنا ملحوظا في مؤشرات الاستثمار، حيث صادقت اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، في السنة ذاتها، على 444 مشروعا استثماريا بغلاف مالي يناهز 17,85 مليار درهم ستحدث أكثر من 18.544 منصب شغل مباشر.

على مستوى البنيات التحتية بجهة فاس - مكناس، تشكل المشاريع المهيكلة مثل القطب الفلاحي «أكروبوليس» بمكناس وعين البيضا والمنطقة الصناعية عين الشكاك ومنطقة ويسلان ومناطق التسريع الصناعي برأس الماء ومكناس إضافة إلى 6 مناطق صناعية جديدة مبرمجة عبر أقاليم الجهة بمساحة 122 هكتارا، رافعة أساسية لتعزيز جاذبية الجهة وترسيخ مكانتها كقطب صناعي وطني.

ما العوامل الجاذبة التي تتوفر عليها جهة فاس – مكناس لاستقطاب الاستثمارات وطنيا أو دوليا؟

تكتسب جهة فاس مكناس أهمية استثنائية، في ظل ما تشهده من استقطاب متزايد لمشاريع استثمارية دولية ووطنية في قطاعات حيوية، كالصناعات بما فيها الصناعات الغذائية، الصناعة التنقلية كتصنيع أجزاء السيارات، والقطارات وصناعات الجلد والنسيج، وكذا السياحة، والطاقات المتجددة، والخدمات البعدية.

ويتميز مناخ الأعمال بالجهة بجاذبيته، حيث يستند إلى مجموعة من المقومات المتكاملة، في مقدمتها الموقع الاستراتيجي للجهة وانفتاحها على أهم الأقطاب الاقتصادية والموانئ الكبرى، إلى جانب توفرها على رأسمال بشري مؤهل وبنيات تحتية حديثة، فضلا عن تعبئة مختلف الفاعلين الترابيين والمؤسساتيين لإنجاح المشاريع ذات القيمة المضافة العالية.

وتجسدت هذه الدينامية من خلال المؤشرات المسجلة، حيث شهدت جهة فاس مكناس خلال سنة 2025 تحسنا ملحوظا في مؤشرات الاستثمار، ففي سنة 2025، صادقت اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار على 444 مشروعا استثماريا بغلاف مالي يناهز 17,85 مليار درهم، من شأنها إحداث أكثر من 18.544 منصب شغل مباشر.

وتندرج هذه الحصيلة في إطار التوجيهات الملكية لتعزيز الجاذبية الترابية للاستثمار وتكريس اللاتمركز في تدبير المشاريع وتحفيز الاستثمارات على المستوى الجهوي. وتؤكد جهة فاس-مكناس، اليوم، تموقعها كقطب جهوي جاذب، قادر على استقطاب مشاريع مهيكلة والانخراط بشكل مستدام في سلاسل القيمة الوطنية والدولية خاصة على صعيد سلاسل الإنتاج الفلاحي والسياحي والصناعي.

وفي هذا السياق، يواصل المركز الجهوي للاستثمار أداء دور محوري في تحسين مناخ الأعمال، من خلال تسريع المساطر الإدارية، وتقديم المواكبة الشاملة للمستثمرين، وتسهيل الولوج إلى برامج التكوين، وهو ما ساهم في تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

كيف ترون دينامية ووتيرة استثمارات الصناعات الغذائية بالجهة؟

تشهد الصناعات الغذائية بجهة فاس-مكناس دينامية متصاعدة، مدعومة بتدفق مهم للاستثمارات حيث تمثل مشاريع الصناعات الغذائية 11% من مجموع المشاريع، بينما استحوذت على نحو ثلث حجم الاستثمارات، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع داخل الجهة.

وتتعزز هذه الدينامية كذلك من خلال أولويات المركز الجهوي للاستثمار، التي ترتكز على تطوير العرض العقاري الصناعي، تبسيط المساطر، مواكبة المستثمرين، ودعم تنافسية سلاسل القيمة، إلى جانب تشجيع الابتكار والتصدير.

كما ينتظر أن يمنح دخول ميناء الناظور غرب المتوسط حيز الخدمة دفعة قوية للقدرات اللوجستيكية والتصديرية للجهة.

وعلى مستوى البنيات التحتية، تشكل المشاريع المهيكلة، مثل القطب الفلاحي «أكروبوليس» بمكناس وعين البيضا، والمنطقة الصناعية عين الشكاك ومنطقة ويسلان ومناطق التسريع الصناعي برأس الماء ومكناس، إضافة إلى 6 مناطق صناعية جديدة مبرمجة عبر أقاليم الجهة بمساحة 122 هكتارا، رافعة أساسية لتعزيز جاذبية الجهة وترسيخ مكانتها كقطب صناعي وطني.

أين تتجلى روافع تطوير منظومة الفلاحة والصناعات الغذائية والنباتات الطبية والعطرية بالجهة؟

تعد جهة فاس - مكنـــاس من أبرز الأقطاب الفلاحية على الصعيد الوطني، حيث تحتل مكانة ريادية تجعلها محركا أساســيا لتنمية الاقتصاد المحلي. ويستند هذا التموقــع إلى مجموعة من المؤهلات الطبيعية والبشريــة التي تعزز جاذبيتها في المجال الفلاحي.

حيث تتميــز الجهة، بتنــوع إنتاجها الفلاحــي، الذي يشــمل زراعة الحبوب والخضروات، والتشجير المثمر، خاصة الزيتون والكروم. كما تعتبر الجهة أول منتج وطني للزيتون وزيت الزيتون، فضلا عن كونها مصدرا مهما لمنتجات النبيذ، وأول منتج للكرز. وتســاهم، كذلك، بنسبة تقارب 70% من الإنتاج الوطني للكبار، مما يعكس غنى وتنوع منظومتها الفلاحية.

وتعــزز هذه الدينامية الإنتاجية ببنية تحتيــة داعمة، حيث تحتضن الجهة قطبًا تنافســيًا في مجال الصناعات الغذائية «أكروبوليس». ومن جهة أخرى، تســتفيد الجهة من منظومة متقدمة للتكوين والبحث العلمي، تضم مؤسســات مرجعية مثل المدرســة الوطنية للفلاحة بمكناس، والمعهد الوطني للبحث الزراعي، وقطب الابتكار «أكرينوفا»، إلى جانب الجامعات، مما يســاهم في تأهيل الموارد البشرية وتشجيع الابتكار في القطاع.

وبفضل هذه المقومات المتكاملة، تكرس جهة فاس-مكناس مكانتها كقطب فلاحي بامتياز، قادر على دعم سلاســل الإنتاج وتعزيز تنافســية القطاع على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي إطار الدينامية التي تشــهدها جهة فاس-مكناس، تــم تفعيل مجموعة من الرافعات الاستراتيجية من قبل مختلــف الفاعلين، بهدف تسريع تطوير منظومة الصناعات الغذائية والنباتات الطبية والعطرية، وتعزيز تكامل سلاسل القيمة.

في هذا الســياق، يشكّل تنزيل استراتيجية «الجيل الأخضر» على المستوى الجهوي ركيزة أساســية، حيث تم إطلاق عدة مبادرات مهيكلة، من أبرزها إحداث مراكز للتكوين في إطار المراكز الجهوية للشباب المقاولين في الفلاحة والصناعات الغذائية، والقطب الفلاحي بمكناس بهدف إيجاد الإطار الملائم للإدماج الشــامل لسلســلة قيمة قطاع الصناعات الغذائية والرفع من مستوى الإنتاجية.

وبالموازاة مع ذلك، يتم تعزيز العرض العقاري الصناعي من خلال مشاريع مهيكلة، على رأســها المنطقة الصناعية عين البيضاء بعمالة فاس، التي بلغت نسبة إنجازها حوالي 98%.

كما أطلق المركز الجهوي للاســتثمار دراســة لإعادة تموقع هذه المنطقة، بهدف تحسين اســتغلالها وفق مقاربة متوازنة تأخذ بعين الاعتبــار الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتعزز جاذبيتها للاستثمار.

> **تتميــز جهــة فاس - مكنــاس، بتنــوع إنتاجها الفلاحي الذي يشــمل زراعة الحبوب والخضروات والتشــجير المثمر، خاصة الزيتون والكروم. كما تعتبر أول منتــج وطني للزيتون وزيــت الزيتون، فضلا عن كونها مصدرا مهمــا لمنتجات النبيذ، وأول منتج للكرز. وتساهم، كذلك، بنسبة تقارب 70٪ مــن الإنتاج الوطني للكبار، وهو ما يعكس غنى وتنوع منظومتها الفلاحية.**

ما هي إكراهات وتحفيزات الاستثمار في الصناعات الغذائية بالجهة؟

يشهد الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية بجهة فاس-مكناس دينامية متنامية، غير أنه، كغيره من القطاعــات، يواجه مجموعة من الإكراهات التي تعمل الجهة على تجاوزها عبر تفعيل تحفيزات ورافعات استراتيجية.

فمن جهة، ترتبط بعض الإكراهات، أساســا، بالحاجة إلى تعزيز الربط بين الإنتاج الفلاحي والصناعة التحويلية، بما يســمح برفع القيمة المضافة داخل الجهة. كما يظــل تطوير العرض العقاري الصناعي وتعميم البنيــات التحتية الملائمة من بين التحديات المطروحة لمواكبة الطلب المتزايد على الاستثمار.

غير أن هــذه التحديات تقابلهــا دينامية قوية على مســتوى التحفيزات، حيث اعتمدت الجهة استراتيجية واضحة تقوم على تشــجيع الاســتثمار في الصناعات الغذائية، وتوجيهه نحو أنشطة التحويل والتعبئة والصناعات المرتبطة، بما يضمن تثمينًا أفضل للمنتجات الفلاحية.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق برنامج طموح لتوسيع البنية التحتية الصناعية، يشمل إحداث ست مناطق صناعية جديدة على مساحة إجمالية تناهز 122 هكتارا، إلى جانب توسعة القطب الفلاحي «أكروبوليس» بمكناس، وإحداث منطقة التسريع الصناعي بعين الشكّاك. كما تم إحداث شركة التنمية الجهوية «فاس-مكناس للتنمية الصناعية» لتعزيز حكامة وتدبير هذه المناطق، وتحسين مواكبة المستثمرين.

وعلى صعيد الدعم المالي، يشكل صندوق التنمية الفلاحية رافعة أساسية، حيث يتيح تمويلا يصل إلى 30% من كلفة المشاريع، بسقف قد يتجاوز 20 مليون درهم، مما يشجع إحداث وحدات إنتاج عصرية وموجهة نحو التصدير، ويدعم عمليات التحويل والتثمين والتسويق.

كما تستفيد الجهة من نظام تحفيزات معزز في إطار الميثاق الجديد للاستثمار، الذي جاء بآليات دعم أكثر استهدافا، خاصة لفائدة المشاريع ذات القيمة المضافة العالية، إلى جانب دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

وتجدر الإشارة الى أن نظام الدعم المخصص للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة يأتي مكملا لنظام الدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص المطبق على المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي، حتى يتسنى استهداف جميع فئات المقاولات، باختلاف حجمها. حيث يمكن من الاستفادة من ثلاث منح للاستثمار تتمثل في منحة خاصة بخلق مناصب شغل قارة، تهدف إلى تعزيز قدرة المشاريع الاستثمارية على خلق فرص الشغل، ومنحة ترابية تروم تعزيز جاذبية المجالات الترابية للاستثمارات؛ وكذلك منحة خاصة بالأنشطة ذات الأولوية من بينها الصناعات التحويلية.

ويمكن أن تصل نسبة هذا الدعم إلى 30٪ من المبلغ الاستثماري القابل للدعم، مع إمكانية الجمع بين هذه التحفيزات وتلك التي تضعها الجهات.

ندعو جميع المقاولين والمستثمرين وحاملي المشاريع إلى التواصل مع المركز الجهوي للاستثمار فاس-مكناس والاستفادة من خدمات المواكبة، للتعرف على آليات الدعم والتحفيز الجديدة، وتحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة وذات قيمة مضافة عالية.

على صعيد الدعم المالي، يشكل صندوق التنمية الفلاحية رافعة أساسية حيث يتيح تمويلا يصل إلى 30٪ من كلفة المشاريع بسقف قد يتجاوز 20 مليون درهم، مما يشجع إحداث وحدات إنتاج عصرية وموجهة نحو التصدير، ويدعم عمليات التحويل والتثمين والتسويق. وتستفيد جهة فاس- مكناس من نظام تحفيزات معزز في إطار الميثاق الجديد للاستثمار، الذي جاء بآليات دعم أكثر استهدافا، خاصة لفائدة المشاريع ذات القيمة المضافة العالية، إلى جانب دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

تدفقات التمويل تناهز 75 مليار درهم سنويا..

التقلبات المناخية تهدد مخططات التمويل العمومي للفلاحة وضرورة الإصلاح تفرض نفسها لضمان الاستدامة وتحفيز التمويل الخاص

لحسن مقنع

على مدى أربعة عقود طور المغرب صرحا عموميا ضخما متخصصا في تمويل القطاع الفلاحي، وسط عزوف البنوك التجارية الخاصة نظرا لطبيعة القطاع والمخاطر النسقية المرتبطة بتمويله.

من خلال هذا الصرح الذي يتمحور حول مجموعة القرض الفلاحي للمغرب وعدد متنوع من الصناديق والحسابات الخصوصية للخزينة ومؤسسات عمومية وخطوط ائتمان أجنبية، أصبحت الدولة تضخ سنويا ما بين 20 إلى 25 مليار درهم من أموال الدعم والمساعدات في القطاع الفلاحي، فيما وصل إجمالي جاري القروض التي تلقاها القطاع الفلاحي من بنك "القرض الفلاحي للمغرب" إلى حوالي 60 مليار درهم.

كل ذلك وسط غياب شبه تام لبنوك القطاع الخاص التي أدارت ظهرها لقطاع اعتبرت أنه لا يستجيب لمعايير المردودية والاحتراز التي تعتمدها البنوك التجاريعادة. غير أن المشاكل البنيوية للقطاع بدأت تطرح تساؤلات حول قابلية هذا الصرح للاستمرار على حاله على المدى البعيد، خصوصا بالنظر لوقع التغير المناخي، واجتياز المغرب في السنوات الأخيرة لسبع سنوات عجاف.

القرض الفلاحي للمغرب.. بنك تجاري بمهمة المرفق العام

تأسس البنك سنة 1961 كمؤسسة تمويل عمومية متخصصة تحت اسم الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وتم تحويله إلى شركة مساهمة بمجلس مدراء سنة 2003. وأصبح اليوم يحتل المرتبة الرابعة في القطاع البنكي المغربي من حيث جاري القروض، بحصة 9.3% من السوق، مع حصيلة موطدة تناهز 176 مليار درهم في نهاية 2025.

تضم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب حاليا حوالي 20 فرعا متخصصا، ويغطي نطاق نشاطها التمويل الإيجاري، الخصم، المالية التشاركية المطابقة للشريعة (عبر الأخضر بنك)، القروض الصغرى، إضافة إلى العديد من الابتكارات المالية الرقمية الجديدة كالتمويل الجوال.

في سياق الظرفية الصعبة التي اجتازها القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة، والتي عرفت توالي سبعة أعوام من الجفاف وصعوبات في تسديد ديون الفلاحين، تمكن القرض الفلاحي للمغرب من اجتياز الأزمة بنجاح ملفت، كما يتجلى ذلك في تطور نتائجه.

فبعد تسجيل مستوى جد هزيل بقيمة 45 مليون درهم في سنة 2023، ارتفعت الأرباح الموطدة للمجموعة على التوالي إلى 243 مليون درهم في سنة 2024، ثم إلى 274 مليون درهم خلال 2025. وارتفع الناتج البنكي الصافي الموطد للبنك من مستوى 3.7 مليار درهم في 2023 إلى 4.8 مليار في 2024، قبل أن يتعزز وصولا إلى 5.3 مليار درهم في 2025.

غير أن هذه الإنجازات المشجعة تخفي توترات بنيوية عميقة. ففي 2024 عرفت تكلفة المخاطر ارتفاعا صاروخيا بلغت نسبته 88%، لتصل قيمتها إلى 1.8 مليار درهم على مستوى الحسابات الاجتماعية للبنك. وبلغ معدل المنازعات 10% مقابل 8.6% في العام السابق. وأعاد البنك تصنيف ما يناهز 2.3 مليار درهم من تمويلاته كقروض متعثرة إضافية خلال سنة 2024 وحدها.

محمد فيكرات - رئيس مجلس الإدارة الجماعية لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب

منظومة عمومية لتمويل الفلاحة

غير أن التمويل العمومي للقطاع الفلاحي بالمغرب لا يقتصر على القروض البنكية للقرض الفلاحي، بل يرتكز أيضا على هندسة متعددة الطبقات تضم صندوق التنمية الفلاحية (موجه لدعم أنظمة السقي والتأمين الفلاحي وتنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي)، تحويلات الدولة للمقاولات والمؤسسات العمومية العاملة في القطاع، صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، مكاتب الاستثمار الفلاحي، صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (في جزئه الخاص بالعالم القروي)، الصندوق الوطني الغابوي، بالإضافة استثمارات وكالة التنمية الفلاحية والمحافظة العقارية ووكالات الأحواض المائية.

بهذا الصدد، يقدر إجمالي تمويلات هذه الصناديق والمؤسسات مجتمعة خلال سنة 2024 بحوالي 23 مليار درهم. كما يستفيد القطاع الفلاحي أيضا من النفقات الضريبية من خلال الإعفاءات من الضرائب والرسوم الخاصة به.

بإضافة جاري قروض القطاع الفلاحي لدى القرض الفلاحي للمغرب، والتي تتراوح بين 50 و60 مليار درهم في السنة، فإن حجم الموارد المالية العمومية المعبئة لصالح القطاع الفلاحي تناهز 75 مليار درهم. وهو ما يمثل حوالي نصف القيمة المضافة للقطاع الفلاحي المقدرة بنحو 145 مليار درهم خلال 2024، أي نصف الإنتاج السنوي للقطاع، الشيء الذي يشكل سابقة في تاريخ الدعم العمومي للقطاعات الاقتصادية بالمغرب.

> يتراوح جاري قروض القطاع الفلاحي لدى بنك القرض الفلاحي للمغرب ما بين 50 و60 مليار درهم في السنة، فيما تناهز الموارد المالية العمومية المعبئة لصالح القطاع الفلاحي نحو 75 مليار درهم. وهو ما يمثل حوالي نصف القيمة المضافة للقطاع الفلاحي المقدرة بنحو 145 مليار درهم خلال 2024، أي نصف الإنتاج السنوي للقطاع، الأمر الذي يشكل سابقة في تاريخ الدعم العمومي للقطاعات الاقتصادية بالمغرب.

تمويلات صندوق التنمية الفلاحية: مرآة سلم أولويات السياسة العمومية فـــي 2024

- التهيئات الهيدرو- فلاحية: 2,8 مليار درهم؛
- التأمين الفلاحي: 562 مليون درهم؛
- الإنتاج الحيواني: 397 مليون درهم؛
- برنامج النخيل المثمر: 108 مليون درهم؛
- تشجيع غرس الأشجار المثمرة: 30 مليون درهم؛
- إنعاش الصادرات الفلاحية: 28 مليون درهم.

عزوف البنوك التجارية عن تمويل قطاع الفلاحة ومخاطر القواعد الاحترازية

رغم تواجد 19 مؤسســة بنكية تجارية معتمــدة في المملكة، ظل التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ملقى بشــكل شــبه كامل على كاهل مجموعة القرض الفلاحي للمغرب والآليات العمومية ذات الصلة.

يعود السبب في ذلك إلى عدد من العوامل والاعتبارات الاقتصادية المعقولة، إضافة إلى حواجز مؤسساتية ومشاكل هيكلية خاصة بالقطاع.

على رأس العوامل التي تجعل البنوك التجارية التقليدية تحجم عن تمويل الفلاحة، خصوصية مخاطــر قروض القطاع الفلاحــي في المغرب، وعلى رأســها الجفاف والتقلبات المناخية.

فهذه المخاطر لا تتعرض لها ضيعة أو فلاح معزول، كما هو الشأن بالنسبة لقروض الاستهلاك والاستثمار في الوسط الحضري، بل تهم كافة الفلاحين بشكل متزامن وفي نفس الوقت. فعندما تشح الأمطار خلال موسم معين يصبح جميع المزارعين ومربي الماشــية دفعة واحدة في عداد المتضررين، ويصبحون بالتالي وبشكل جماعي غير قادرين عن السداد، أي في وضعية تتطلب إعادة جدولة الديون.

وفي حالة توالي ســنوات الجفاف كما حدث خلال السنوات السبع الأخيرة تتراكم المديونيات وعمليات إعادة الجدولة بشــكل لا يمكن لأي بنك تجاري أن يطيقه. الشيء الذي يجعل من إدراج مثل هذه المخاطر في محفظة مؤسسة بنكية مدرجة في البورصة أمرا مســتحيلا، دون الحديث عن خضوعهــا للقواعد الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي ومعايير المهنة.

الاعتبــار الثاني يتعلق بخصوصيــات اجتماعية وقانونية لملكيــة العقار الفلاحي بالمغــرب، والتي تجعلهــا غير قابل للتعبئة كضمانات رهنيــة. فالأبناك التجارية تشترط وجود ضمانات عينية لمنح القروض. في حين أن مساحة 80% من الضيعات الفلاحية المغربية تقل عن 5 هكتارات، ويعاني جزء كبير منها من عدم التسجيل في المحافظة العقارية مع تعدد أشــكال الملكية (أنظمــة تقليدية، أراضي الجموع، الأراضي السلالية...) الشيء الذي لا يسمح باعتمادها كضمانات يعول عليها.

في هذا الســياق، يتم تنفيــذ برنامج وطني لتسريع تســنيد الممتلكات العقارية الفلاحية، تقوده الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية. وفي هذا الإطار تم تســجيل 373257 رسما عقاريا جديدا خلال سنة 2024، بزيادة 10% مقارنة بالعام السابق. غير أن الهوة لا تزال شاسعة وردمها قد يتطلب عدة عقود.

الوقع العكسي للتدخل العمومي المكثف على الأبناك التجارية

كان مــن المفترض أن تلعب هذه التمويلات العمومية الضخمة دورا استراتيجيا في لفــت انتباه القطاع البنكي الخاص للمجال الفلاحي وتحفيزه على تمويله، خصوصا من خلال دورها في تخفيض المخاطر وتــأطير الفاعلين في القطاع الفلاحي والعالم القــروي وتهيئتهم للتعامل البنكي. غير أن وجود قطــاع عمومي متخصص، قوي ومتوغل في العالم الفلاحي والقروي، ولد انطباعا لدى البنوك التجارية بأن الفلاحة تشكل مجالا خاصا بالقطاع العام، الشيء الذي رسخ ابتعادها وعدم اهتمامها بهذا المجال.

فبالإضافة إلى ذلــك كل الإكراهات الاقتصادية والطبيعية للقطاع، أدت سياســة الدولة في القطاع الفلاحي إلى الإغلاق المؤسســاتي لسوق التمويل الفلاحي بشكل فعلي وتحويله إلى نشــاط خاص وحصري لمجموعة القــرض الفلاحي، من خلال مجموعة من الأدوات المؤسســاتية، على غرار اتفاقية 1986 حول صندوق التنمية الفلاحيــة التي جعلت مــن القرض الفلاحي للمغرب المــوزع الحصري والوحيد المعتمد لتوزيع الدعم الفلاحي.

كما تم إحداث صندوق الاســتقرار الاحترازي، الذي يضمن 60% من قروض تمويل الفلاح، وخصصته بشــكل حصري لمجموعة القرض الفلاحي. وعلى نفس المنوال، تمت صياغة عــروض "الجيل الأخضر" في إطار شراكة مغلقــة بين وزارة الفلاحة والقرض الفلاحي.

ورغم أن التعبئة العامة حول القطاع، التي واكبت الاستراتيجيات الوطنية الكبرى على غرار "المغــرب الأخضر" والجيل الأخضر"، نجحت في تحسين مكونات القطاع البنكي، إلا أن انعكاســها ظل في مســتوى إعلانات حسن النوايا باستثناء مبادرات محتشمة.

> يتــم تنفيــذ برنامج وطني لتســريع تســنيد الممتلكات العقارية الفلاحية، تقوده الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية. وفي هذا الإطار تم تسجيل 373257 رسما عقاريا جديدا خلال ســنة 2024، بزيادة 10٪ مقارنة بعام 2023. غير أن الهــوة لا تزال شاســعة وردمها قد يتطلب عدة عقود.

تمويـــل الفلاح: رائد الشمـــول المالـــي في العالـــم القروي

منذ إطلاقها في ســـنة 2008 كفرع للقـــرض الفلاحي بالمغرب، اضطلعت مؤسســـة تمويل الفلاح بمهمة تمويل صغار الفلاحين، وهي شريحة زبناء مستعصية على الخدمات البنكية التجارية، بما في ذلك حلول التمويل "الخاصة" للقرض الفلاحي للمغرب ذاته.

أصبحت شركة تمويل الفلاح اليوم تعد من بين النماذج النادرة في العالم التي نجحت في تمويل الفلاحة العائلية بشكل موسع.

ففي نهايـــة 2024 بلغ عدد زبنائها الناشـــطين حوالي 106 ألف فلاح مقابل 83 ألف في سنة 2018، مسجلة نموا بنسبة 28٪ في ظرف ست سنوات.

كما تضطلع الشـــركة أيضا بـــدور ريادي في النهـــوض بالاقتصاد الاجتماعـــي والتضامني في العالـــم القروي، والـــذي يتجلى في تمويلها لنحو 820 تعاونية فلاحية تضم 31 ألف منخرط.

وبلغ إجمالـــي تمويلاتها المتراكمة 4.7 مليار درهم. وتوســـعت شـــبكة وكالات "تمويل الفلاح" في المجال القروي، ليبلغ عددها 43 وكالـــة في نهاية 2024، ويصل نطـــاق تغطيتها إلى مناطق نائية يستحيل أن يصل إليها أي بنك آخر.

وحسب قطاعات النشاط، تتوزع تمويلات المؤسسة بين فرع اللحوم الحمراء بنســـبة 30٪ من محفظتها، الأشجار المثمرة بنسبة 24٪، إنتـــاج الخضر 23٪، الحليب 7٪، الســـقي 6٪. وتوفر قروضا بنســـبة فائـــدة مخفضة تتراوح بيـــن 5.75٪ و6.25٪، عبر الاســـتفادة من الدعم الذي تتيحه آلية التخفيض التي أنشأتها الدولة.

وتقـــدر وقع تكلفة مؤسســـة تمويل الفلاح بالنســـبة لمجموعة القـــرض الفلاحي بحوالـــي 160 مليون درهم مـــن الناتج البنكي الصافي.

هل يصمد صرح التمويل العمومي أمام تحديات المناخ؟

تقوم هندســـة صرح التمويل الفلاحي العمومي بالمغرب حول فرضية أساسية وغير معلنة، تتمثل في افتراض أن الصدمات المناخية مجرد حوادث ظرفية محدودة، والتي يمكـــن للنظام امتصاصها والتغلب عليها واســـتعادة توازناته. غير أن صلاحية هذه الفرضية أصبحت تتآكل مع مرور الوقت.

حســـب دراســـة للبنك الدولي، يقدر مدى تعرض البنوك المغربية بمجملها بشكل مباشر وغير مباشر للمخاطر المادية الناتجة عن التقلبات المناخية بحوالي 35% من مجموع أصولها. غير أن الحجم الذي تمثله هذه المخاطر بالنســـبة لمجموعة القرض الفلاحي، التي تتكون محفظتها بالأساس من الفلاحة والعالم القروي، أكبر بكثير من ذلك.

ذلك أن معاناة القطاع الفلاحي من توالي ســـبعة أعوام من الجفاف، أضحى يطرح تســـاؤلات قوية حول الأســـس التي قام عليها نظام تمويل الفلاحة بالمغرب ومدى قابليته للاستمرار.

في سياق الانخفاض الحاد لمستوى حقينات السدود الموجهة للري الفلاحي، وتذبذب الإنتاج الزارعي خلال السبعة أعوام الأخيرة بسبب ظاهرة الجفاف، أصبح عدد الفلاحين غير القادرين على تســـديد أقساط قروضهم يقدر بالآلاف، وارتفع حجم الديون التي تم تصنيفها ضمن الفئة الثالثة (Bucket 3) وفق المعايير الدولية IFRS 9، مع ارتفاع حاد في تكلفة المخاطر البنكية.

وانعكســـت هذه التطورات بشكل قوي على أولويات السياســـة العمومية للقطاع من خلال توجيه مبالغ الدعم بشكل أكبر للمنشآت الهيدرو- فلاحية (ارتفاع مخصصات دعمها إطار صندوق التنمية الفلاحية بنسبة 35%)، إضافة إلى رفع مستوى تدخلات مكاتب الاستثمار الفلاحي في هذا المجال إلى 11.7 مليار درهم خلال الفترة 2026-2028 مع مواصلة تسريع البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، وتجهيز الضيعات بالري الموضعي.

آفاق ورهانات الإصلاح

من أبـــرز الإصلاحات التي يتطلع إليها القطاع، تكييـــف القواعد الاحترازية لبنك المغرب مع طبيعة مخاطر القطـــاع الفلاحي. ومن البديهي أن القواعد الاحترازية العادية، كما حددتها دورية بنك المغرب رقم G/19، يستحيل تطبيقها على القطاع الفلاحي، نظرا للطبيعة النسقية للمخاطر.

ففي الوســـط الحضري تبقى المخاطر فردية. أما في العالم القروي والفلاحي عندما يضرب الجفـــاف فإنه يصيب الجميع دفعة واحـــدة. وبالتالي فإن إعادة تصنيف القروض على أنها مســـتعصية أو متعثرة بســـبب عدم القدرة على أداء الأقساط، وضرورة تغطيتها بمؤن، يصبح الوضع كارثيا بالنسبة للبنك. ذلك أن الأمر لا يتعلق بزبناء معزولين وإنما بالمحفظة بأكملها. لذلك يتطلع القطاع إلى قيام سلطة الرقابة والإشراف البنكي لدى البنك المركزي بوضع نظام احترازي خاص بالمخاطر الفلاحية، على غرار ما تقوم به العديد من البنوك الإفريقية ذات المحافظ المعرضة لتقلبات المناخ.

وفي شـــق ثان بالنسبة للإصلاحات المرتقبة بالتأمين، يشـــكل اعتماد نظام التأمين القائم على المؤشرات أحد المطالب الأساســـية للقطـــاع، حيث يرتكز تفعيل هذا النظام على أســـاس مؤشرات موضوعية كحجم التســـاقطات المطرية ومستويات درجات الحرارة، من دون اللجوء إلى إجراء خبرات فردية جد مكلفة لإثبات الضرر. وقـــد أثبت هذا النظام كفاءته في تعزيز مرونـــة التمويل الفلاحي في العديد من البلدان منها غينيا والهند والمكسيك. وفي حال تعميمه على نطاق واسع في المغرب فإنه ســـيمكن من توســـيع القروض الفلاحية إلى شرائح غير مشمولة حتى اليوم بالخدمات البنكية.

على صعيد أخر، ومن بين الأسباب التي يعزى إليها إحجام البنوك التجارية عموما عن تمويل القطاع الفلاحي، هـــي الأوضاع القانونية المتنوعة للملكية العقارية في الوسط القروي. وتعلق الآمال على تسريع عمليات التحفيظ العقاري لتجاوز هذا العائق. فالرسوم العقارية المسجلة لدى المحافظة العقارية تتيح إمكانية استغلال الأصول العقارية كضمانات رهنية للحصول على قروض.

في هـــذا الباب، تتوخى الوكالة الوطنية للتحفيظ العقاري تغطية 6 مليون هكتار إضافية في إطار مخططها للفترة 2022-2025. ومن الوسائل التي تتم دراستها حاليا لتسريع هذا المخطط استعمال تقنية بلوك شين في مجال التوثيق الآمن.

> مـــن بين الأســـباب التي يعـــزى إليها إحجـــام البنوك التجارية عمومـــا عن تمويل القطـــاع الفلاحي، هي الأوضـــاع القانونية المتنوعـــة للملكية العقارية في الوســـط القروي. وتعلق الآمال على تســـريع عمليات التحفيـــظ العقـــاري لتجاوز هـــذا العائق. فالرســـوم العقارية المســـجلة لـــدى المحافظـــة العقارية تتيح إمكانية اســـتغلال الأصول العقارية كضمانات رهنية للحصول على قروض.

وفي مســـتوى مواز، يبزر توسيع التمويل ليشـــمل كامل مكونات سلسلة الإنتاج الفلاحـــي. إذ إن القطـــاع يعاني من نقـــص في حلول تمويل التخزيـــن والتحويل والتسويق.

وبناء عليه، يشـــكل تطوير حلول التمويل بالضمان على المخزون (Warrantage) إحدى الإصلاحات المقترحة، نظرا لعدم توفره حتى الآن في المغرب. ويشكل برنامج CAM Factoring، الذي أطلقه القرض الفلاحي في ســـنة 2024، خطوة أولى نحو تمويل سافلة القطاع الفلاحي.

كما يقدم برنامج الشراكة بين القطـــاعين العام والخاص (PPP) الذي تنخرط فيه الوكالة التنمية الفلاحية (ADA)، آفاقا واعدة في هذا الاتجاه، إذ يتيح للمجمعين الخـــواص، باعتبارهم فاعـــلين مهيكلين ومؤهلين للحصـــول على التمويل البنكي، إمكانية الاضطلاع بدور حلقة وصل بين الائتمان البنكي وصغار الفلاحين الذين يتم إدماجهم في إطار السلاسل الإنتاجية.

ومـــن الإصلاحات الأخرى المطلوبة، وجوب تعزيز شـــفافية وتخليق تدبير الدعم العمومي من خلال اعتماد مقاربات خاصة لعمليات المراقبة والافتحاص ومكافحة الفســـاد الذي يتســـبب في نزيف أموال المســـاعدات والدعم عبر تزوير الفواتير وملفات طلب الدعم، فضلا عن تحقيق مستوى كاف من التحكم في الموارد المائية حتى لا يظل إكراه التساقطات المطرية هو المتغير المهيمن على كل ائتمان فلاحي.

منشـــورات مـجلة المغرب الاقتصـــادي

المغـــرب الاقتصـادي

MAGHREB ECO

www.maghrebeco.com

+212 661 36 54 27 +212 606 77 70 70

contact@maghrebeco.com

@maghrebeco